

Effect of electronic governance in Auditing Quality Research applied at the Economic Organization

تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق - بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية

نزار معن عبدالكريم
جامعة ديالى

maan-na@yahoo.com

م. عمار غازي ابراهيم
جامعة ديالى

ammar.ezzi82@gmail.com

م.م صالح مهدي حمادي
جامعة ديالى

Smvf578ge@gmail.com



OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:11/10/2018

Accepted:7/1/2019

المستخلص

يهدف البحث الى إبراز تأثير الحوكمة الالكترونية في تحسين جودة التدقيق من خلال الإفصاح المحاسبي وكيفية الافادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها المنظمات الاقتصادية بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية للمنظمات الاقتصادية، وهذا من خلال استخدام وتطبيق العديد من الاسس والمبادئ التي تتضمنها الحوكمة الالكترونية والتي من أهمها الإفصاح المحاسبي، ومن هنا تتعدد الأبعاد المحاسبية للحوكمة الالكترونية من خلال تحقيق الرقابة المحاسبية، وتطوير تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، وتحقيق الإفصاح والمحاسبي. وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات من أهمها ضعف في تطبيق اسس ومبادئ الحوكمة الالكترونية في أغلب المنظمات الاقتصادية المستخدمة للنظام الالكتروني، وكانت اهم التوصيات للبحث هي ضرورة تطبيق اسس ومبادئ الحوكمة الالكترونية في اغلب المنظمات الاقتصادية المستخدمة للنظام الالكتروني .

المصطلحات الرئيسية للبحث / الحوكمة الالكترونية ، جودة التدقيق.



Journal of Economics and
Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.111
Pages: 591- 609

المقدمة :

احتلت الحوكمة الالكترونية أهمية كبيرة على مستوى العالم وذلك لما يشهده العالم من التحول الى النظام اللاتصادي والذي بسببه تعاظم الاهتمام بالحوكمة الالكترونية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال السنوات القليلة الماضية لا سيما عقب الازمة المالية التي شهدتها كثير من الدول ومنها دول شرق اسيا وامريكا وروسيا، وان من اولويات اسبابها هو سوء الادارة والاقتدار للرقابة والخبرة والمهارة فضلاً عن نقص الافصاح والشفافية والفساد المالي والاداري، وان تطبيق نظام الحوكمة الالكترونية في المنظمات الاقتصادية تحمل في طياتها جملة من العوامل منها ما هو ذو طابع تشريعي كالالتزام بالقوانين و العمل على حماية ممتلكات المنظمة، واستقلالية مجلس الإدارة و اللجان المختلفة. ومنها ما هو ذو طابع أخلاقي كالانضباط الذاتي، والمسؤولية أمام الأطراف المختلفة، ومنع التلاعب بالمعلومات المحاسبية داخل و خارج المنظمة الاقتصادية.

فالالتزام بالمبادئ والمقومات الاساسية في إدارة المنظمات سيؤدي حتما لتطوير الأداء و تحقيق العدالة و الشفافية و محاربة الفساد بما يضمن زيادة ثقة المستثمرين و باقي المتعاملين الاقتصاديين بالمنظمة، وإن التعمق في هذه المبادئ و المقومات، التي من شأنها ضمان التطبيق السليم للحوكمة الالكترونية، وتبرز العلاقة بين فاعلية التطبيق و المعلومات المحاسبية. فهذه الأخيرة هي التي تسمح بممارسة الرقابة على الأداء، و تحقيق التواصل بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة هذا من جهة، و من جهة أخرى يبدو واضحاً أن الجزء الأكبر من هذه المبادئ و المقومات (الإفصاح، التدقيق و لجان التدقيق) لا يمكن تجسيده و العمل به في أرض الواقع ما لم تتوفر المعلومة المحاسبية اللازمة، وبدرجة من الجودة لتحقيق المصالح المتبادلة بين ادارات المنظمات و الاطراف ذات المصلحة، اي بعبارة أخرى يعني ان هناك تغذية عكسية بين الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق من خلال الافصاح، إذ لا يمكن ان يكون هناك نظام فاعل للحوكمة الالكترونية بدون وجود تدقيق فاعل يستطيع مسانبتها والعكس صحيح .

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تفتقر أغلب المنظمات الاقتصادية الى الاهتمام الكافي بنظام الحوكمة الإلكترونية وغياب الاسس والقواعد التي يتطلب نظام الحوكمة الالكترونية تطبيقها، كما ان المنظمات ليس فيها نظام رقابة و تدقيق تدعم نظام الحوكمة الالكترونية، ومن هنا تنبع مشكلة البحث للإجابة عن التساؤل الآتي:
ما تأثير تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمات الاقتصادية في جودة التدقيق من خلال مبدأ الافصاح والشفافية الذي يعد أحد مقومات ومبادئ الحوكمة الإلكترونية؟

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمات الاقتصادية والافادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة ومن ثم تحسين جودة التدقيق من خلال تطبيق مجموعة من القواعد والاسس والمبادئ التي تعمل على تنظيم العلاقة بين اصحاب المصالح في المنظمات الاقتصادية، ومن اهم تلك المبادئ هو مبدأ الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تقدمها المنظمات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة.

ثالثاً: اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية :

- 1- التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة الالكترونية لكي تكون اكثر شفافية في سبيل اىصال فكرة الحوكمة الالكترونية الى اكبر عدد من الجهات ذات المصلحة.
- 2- التعرف على ايجابيات ومزايا الحوكمة الالكترونية وكيفية الافادة منه في تحسين جودة التدقيق وذلك بهدف زيادة الثقة في الحوكمة الالكترونية .
- 3- التعرف على مدى العلاقة بين الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق من خلال الافصاح المحاسبي.



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

رابعاً: فرضيات البحث.

يسعى البحث لاختبار الفرضيات الآتية:

- 1- وجود علاقة ارتباط معنوية بين الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق والافصاح المحاسبي.
- 2- وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق والافصاح المحاسبي.

خامساً: حدود البحث :

من خلال استعراض مشكلة البحث والتعرف على طبيعتها واهمية تناولها، فإن البحث سيحاول اعطاء وجهة نظر الباحثين محاسبياً بما يساعد على تفعيل دور نظام الحوكمة الالكترونية في محاربة الفساد المالي والاداري وسوء الادارة وكذلك مدى اهمية دور جودة التدقيق ودور المحاسبة في هذا المجال .
لذلك تتضمن البحث اربعة مباحث، يتطرق المبحث الاول الى الحوكمة الالكترونية، والمبحث الثاني يتناول جودة التدقيق، والمبحث الثالث يتناول علاقة الحوكمة الالكترونية بجودة التدقيق والمبحث الرابع الجانب التطبيقي للبحث.

اسلوب جمع البيانات وعينة البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته اعتمد البحث المنهج الوصفي و التحليلي واستخدمت المصادر الآتية في جمع البيانات:

1- الجانب النظري :

اعتمد البحث في الجانب النظري على المراجع من كتب ودوريات واطاريح ومواقع انترنت .

2- الجانب التطبيقي :

تتكون عينة البحث من (مديري الدوائر والمديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين، وبعض الموظفين والأساتذة الجامعيين) في (3) دوائر خدمية وهي (مديرية تربية ديالى، ديوان محافظة ديالى، جامعة ديالى)، ولغرض اختبار فرضيات البحث تم تصميم استمارة إستبانة وزعت (70) استمارة استبيان، وبلغت عدد الاستمارات المسترجعة من قبل الباحثين (60) استمارة صالحة للتحليل وهو ما يعادل بنسبة استجابة (86%)، وتم تحليل البيانات المجمعة بواسطة استمارة الاستبانة باستخدام الاساليب الإحصائية الوصفية، والتحليلية، وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

الدراسات السابقة:

أولاً: ابو ظلامة و بن الطاهر(2012) بحث بعنوان (دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية) هدف البحث الى دراسة اثر حوكمة الشركات على الافصاح والشفافية وجودة القوائم المالية في ضل تبني النظام المحاسبي المالي وعرض العلاقة التكاملية ما بينهما، وتوصل البحث الى انه وعلى الرغم من تعدد اليات حوكمة الشركات الا ان الاليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الاكبر من الاجراءات والاساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المنظمات.

ثانياً: اسامة (2015) دراسة بعنوان (اثر تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية والافصاح المحاسبي) هدفت الدراسة الى ابراز اسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية والافصاح المحاسبي وكيفية الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام ، وبشكل خاص المشاكل المالية واهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج بوجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية ومستوى جدوتها ومدى اهمية الافصاح المحاسبي.

ثالثاً: عبد الرحيم واخرون (2014) بحث بعنوان (قياس مستوى جودة التدقيق لمكاتب تدقيق المنطقة الجنوبية) هدف البحث الى تحديد مفهوم واضح لجودة التدقيق والتحقق من مدى تأثير جودة التدقيق ببعض العوامل المتعلقة بالمدقق ومكاتب التدقيق، النتائج التي توصل اليها البحث هي عدم وجود مفهوم واضح ودقيق لمفهوم جودة التدقيق، وكذلك هناك علاقة طردية بين كل من الخبرة والتأهيل العلمي والعملي للمدقق وسعة واستقلالية المدقق وجودة التدقيق.



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

رابعاً: النواس(2016) بحث بعنوان (ثر حوكمة الشركات على جودة اداء مراقب الحسابات) هدف البحث الى بيان اثر حوكمة الشركات على جودة اداء مراقب الحسابات من خلال اقتراح نموذج متكامل يستند على مجموعة من المعطيات والمفاهيم والمبادئ التي تتفاعل فيما بينها، مع بيان القيود التي تحكم الامنودج المقترح، وتوصل البحث الى بعض النتائج كان من اهمها الحاجة الى اطار متكامل لحوكمة الشركات ولجودة اداء مراقب الحسابات في ظلها، وضرورة ايجاد مجلس او هيئة تتولى مهمة تشريع اصدار المعايير ذات الصلة.

المبحث الاول / الحوكمة الالكترونية

أولاً: مفهوم الحوكمة الالكترونية:

قبل التعرف على مفهوم الحوكمة الالكترونية لابد من التعرف اولاً على مفهوم وأهمية الحوكمة بصورة عامة فمصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح GOVERNANCE CORPORATE والذي معناها يحكم ، يسيطر ، يهيمن ، اذ تعني الحوكمة السيطرة، التوجيه، الهيمنة، وكذلك يعني التحكم المؤسسي (العبيدي، 2008 : 137). اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي " أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة " وعرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركة والتحكم في أعمالها " (خضر،2008:3).

يعرف (kauf man) الحوكمة بانها (مجموعة من الادبيات تستخدم من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الاداء والحكم على ممارسة السياسة في ادارة المجتمع باتجاه تطويري تنموي) (1:2002, kauf) وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى مصطلح " Governance " وتشير إلى مرادفه باللغة العربية " الحوكمة " وتبين لجنة خبراء الإدارة العامة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن هذا المصطلح ينبثق عنه مصطلحات فرعية أخرى كالحوكمة المحلية (Local Governance) والحوكمة الالكترونية (Electronic Governance) (الامم المتحدة ، 2006 : 10) وتبين ان العديد من الدراسات تناولت مفهوم Governance وقد عرّبت بمصطلحات مختلفة كالحكم المؤسسي والحكم الصالح أو الرشيد والحوكمة والحاكمية والتحاكمية وغيرها. وسوف يتم اعتماد مصطلح الحوكمة لقبوله في اغلب الهيئات الدولية.(الحسيني، 2008 ، الأمم المتحدة) وتعرف العديد من الهيئات الدولية مفهوم الحوكمة ومنها البنك الدولي من خلال التركيز على أربع سمات متداخلة للحوكمة الرشيدة " Good Governance " وهي كما يأتي:

بناء القدرة Capaci Building والمشاركة Participation والتنبؤية Predictability والشفافية، Transparency، اذ يتضمن بناء القدرة توافر مستوى معين من الخدمات العامة بشكل كفوء وفعال، أما المشاركة فهي القبول بالحكم المؤسسي وهو مدخل يسهم في دعم الفوائد والمنافع ويمكن من ذلك ، في حين التنبؤية هي الأساس الذي يقوم عليه الإطار القانوني من قواعد وقوانين لتضيق النظم غير الرسمية، فيما تعني الشفافية الإنفتاح Openness في القرارات والأفعال من خلال تدفق المعلومات حول القرارات التي تخص المواطنين، وتسهم الشفافية في دعم المتاح من المعلومات ودقتها وكلفتها المنخفضة (Chin, Hung, 2004, 3)

ولم يكن مفهوم الحوكمة ليذكر قبل عام1995 ولكن بعد ذلك حظي هذا المفهوم باهتمام واسع من لدن المختصين والمهتمين، والمفهوم الضيق للحوكمة قد يصف حالة النظام الرسمي لمساعدة الإدارة العليا من قبل حملة الأسهم، ولكن أتساع صيغة المناقشة لهذا المفهوم طرح مفهومًا واسعًا له تمثل في النظامين الرسمي وغير الرسمي معاً ليخص الأطراف المستفيدة من المنظمة في المجتمع، من هنا يمكن القول بان الحوكمة تتمثل في هيكل Structure وعمليات Operations وثقافة Culture ونظام System يسهم في إنجاح المنظمة وتحقيق اهدافها (2: 1997, Keasey, et al). وتتسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ويمكن أجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة بما يأتي (الحافظ وعبد الرزاق ، 2012 : 4):



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

- 1- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساعدة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
 - 2- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
 - 3- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
 - 4- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي
- أما أهمية الحوكمة: فتنامت أهمية الحوكمة بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الحصانة القانونية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية للشعوب ، إذ برزت هذه الأهمية بعد الازمة المالية الآسيوية في العام (1997 – 1998) والتي أظهرت أهمية الحوكمة وما تلاها من انهيارات لكبريات الشركات في العالم (التميمي، 2008 :74) والتي أظهرت وبلورة الضرورات الاستراتيجية للحوكمة، وتتجلى أهميتها من خلال الآتي :

1- الأهمية على الصعيد الاقتصادي :
سوف نحصر الأهمية الاقتصادية في خفض تكاليف المعاملات التي تكمن في تكاليف تنظيم وإدارة الأعمال، وهي تحدد طريقة النشاط الاقتصادي، ولها تأثير قوي في تخطيط اقتصاديات الأعمال ونشاط الاستثمار (البصام، 2014:192).

2- الأهمية على الصعيد الاجتماعي :
أما على الصعيد الاجتماعي، فإن مفهوم الحوكمة في معناه الشامل والذي لا يضم فقط الشركات الاقتصادية، يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت مملوكة القطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها إما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة بالشكل الذي تؤثر فيه، في رفاهية الأفراد والمجتمع ككل (شبلبي، 2013:23).

3- الأهمية على الصعيد القانوني :
أما على الصعيد القانوني، فإن أهمية الحوكمة جاءت للتغلب على السلبات المرافقة لتنفيذ التعاقدات التي من الممكن ان ترافق صيغ العقود المبرمة أو القوانين والأنظمة الأساسية للمنظمة لجميع أنواع الشركات المطبقة لمبادئ الحوكمة الخاصة بالشركات (Morrison & Forester, 2008:2-3).

مفهوم الحوكمة الالكترونية :

هي مجموعة القوانين والخطط الادارية لتنظيم عمل دوائر الدولة والشركات الاهلية وغيرها ويشترك فيها المجتمع المدني وقطاع الاعمال اي شبكة من المنظمات وكذلك هي وسيلة لتحسين الاداء الحكومي في الادارة وعلى بناء الثقة بين الحكومة وجمهور المتعاملين معها من الافراد، كما انها تعمل على الارتقاء بكفاءة الجهاز الاداري للحكومة الالكترونية والوصول بالخدمات الى مستوى عال من الدقة والسرعة وضمان مستوى عالي من الكفاءة الانتاجية مع ندرة وقوع الخطأ مما يؤدي في النهاية الى تحقيق الشفافية الادارية (الشيحة ، 2012:3).

وتعرف منظمة اليونسكو UNESCO (www.unesco.org) الحوكمة الالكترونية على أنها " استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تسليم المعلومات والخدمات وتشجيع مشاركتها مع المواطنين في عملية صنع القرارات وجعل الحكومة أفضل من حيث فاعلية المساءلة والشفافية فالحوكمة الالكترونية تتضمن نماذج جديدة من أنماط القيادة وطرائق جديدة في مناقشة القضايا العامة وحسم السياسات والاستثمارات وطرائق جديدة في الدخول للتعليم والاستماع للمواطنين وشكاوهم ومقترحاتهم وطرائق جديدة لتنظيم وتسليم الخدمات والمعلومات، فالحوكمة الالكترونية تحتوي مضامين اوسع واشمل من الحكومة الالكترونية فهي تغير من اتجاه علاقة المواطنين بالحكومات وفيما بينهم كذلك وان الحوكمة الالكترونية يمكن لها ان تتوافق مع اربعة مصطلحات في المواطنة: المسؤولية والمشاركة والتحويل والتمكين (Pavia and Sharma , 2011:7).



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

وتشير المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى أن الحوكمة الإلكترونية هي شبكة من المنظمات تشمل الحكومة، المنظمات غير الربحية، وكيانات القطاع الخاص؛ والنموذج التطبيقي الشائع للحكومة الإلكترونية هو بوابة المعلومات الإلكترونية مثل firstgov.gov حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى مجموعة متنوعة من المعلومات والخدمات، ويشير استخدام مصطلح " الحوكمة الإلكترونية " بدلا من " الحكومة الإلكترونية " إلى فكرة تغيير العلاقات المؤسسية وإشراك الشركاء سواء من المجتمع المدني وقطاع الأعمال، في الإدارة الإلكترونية (سمير، 2009:1)، أما الحكومة الإلكترونية فهو تعبير أضيق نطاقاً ويشير إلى العمليات الحكومية المحلية أو الإقليمية التي تفعلها الحكومات لتسليم خدمات الكترونية ويقصد بها الاستخدام العام الشامل الواسع للتكنولوجيا الحديثة لاعادة هيكلة وتنظيم الادارات الحاكمة وتطوير البنية التحتية المحلية اللازمة لذلك (الشيحة، 2012:4).

ويبين عادل كنيش مطلوب مستشار وزارة العلوم والتكنولوجيا (مطلوب، 2012: 1) عملت عدد من المؤسسات الحكومية على وضع منظومات متواضعة لكيفية تطبيق الحوكمة الالكترونية وبهذا تكون قد خطت أولى خطواتها بالاتجاه الصحيح ولا بد من التطرق إلى مراحل تطبيق الحوكمة الالكترونية و مناقشة المشاكل المحتملة والاستفادة من النجاحات التي حققتها بعض المؤسسات لغرض تعميم الفائدة، ويجب التركيز هنا على إن الحوكمة الالكترونية تمر بمراحل نضوج "evolution" وليس تغيير مفاجئ و ثوري على كل ما هو قائم "revolution" ولغرض عرض مراحل النضوج هذه لا بد من التركيز على كيفية التخطيط للتقنيات الإلكترونية القادمة، وعرضها من خلال نموذج يبين كيفية التطبيق، و انطلاقا من هذا المبدأ من الضروري القيام بما يأتي:

- (1) إعادة هيكلة وتحديث الأعمال (إدارة عامة جديدة، استغلال حديث للتقنية، الخ).
- (2) إيجاد طرائق جديدة للأعمال الحكومية (شراكات عامة بين مؤسسات الدولة).
- (3) تقديم خدمات أفضل للمواطنين والأعمال التجارية .

ثانياً: أهمية الحوكمة الإلكترونية :

تتجسد أهمية الحوكمة الالكترونية بما يأتي :

- 1- تعزيز دور مشاركة المواطنين وتكوين قنوات اتصال فعالة ومباشرة بين المواطنين والجهات الحكومية .
- 2- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في الأداء الحكومي .
- 3- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم القرار .
- 4- تأكيد الشفافية في الاجراءات وتوافر المعلومات للمواطن عن شتى الانشطة الحكومية .
- 5- ترشيد الإنفاق الحكومي .
- 6- تغيير الصورة التقليدية للحكومة ويتمثل ذلك في تبسيط الإجراءات والتخلص من الروتين .
- 7- الوصول الى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة .

ثالثاً: اهداف الحوكمة الإلكترونية :

ان نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية ينعكس من خلال تحقيق فوائد عدة، فهي تأخذ بالاصلاح في القطاع العام عددا من الجوانب، كما بينها (Heeks,1998:5) وتتمثل في زيادة الكفاءة من خلال تحسين انتاجية القطاع العام، والتوجه نحو اللامركزية من خلال تمكين القوى العاملة وتنشيط المساءلة لدى الاطراف المعنية من خلال جعل موظفي القطاع العام أكثر مساءلة عن قراراتهم وتحسين إدارة العمل لصالح راحة المواطن، ويسهم تطبيق الحوكمة الالكترونية في تحقيق الاهداف التي ترمي الحكومات الى تحقيقها من اجل تحقيق عمليات الاصلاح المجتمعي وهي كالآتي :

- 1- رفع مستوى الكفاءة الإدارية : لعل أهم جانب تسهم الحوكمة الالكترونية في تحقيقه هو زيادة الكفاءة في تنفيذ الاعمال الحكومية، من خلال زيادة إنتاجية العاملين والحد من نسبة العمالة المقنعة (Haldenwang,2004:421).
- 2- تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين : إذ تتركز استراتيجيات تطبيق الحوكمة الالكترونية في التركيز نحو المستهلك من خلال تقديم افضل الخدمات من اجل الوصول الى رضا المستهلك (OECD,2003:35).



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

3-تحسين مستوى حياة المواطنين : يساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات في رفع مستوى حياة المواطنين بالاتجاه الافضل مما اعطى للدول الدافع لتطبيق النظم التي تساهم في رفع مستوى الديمقراطية لديها (Moynihan,2004:516) .

رابعاً: متطلبات نجاح الحوكمة الالكترونية :

اشارت الدراسات الى ان عددا من العوامل الحاسمة قد تؤدي الى نجاح الحوكمة الالكترونية سيتم التطرق على النحو الاتي (Norris and Moon, 2005:65) :

1- الدعم الاداري: تشكل قناعة واهتمام ومساندة الادارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كافة احد العوامل الحرجة والمساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية (Ho and Pardo,2004:3-4) .

2- البنية التحتية للاتصالات وموارد تكنولوجيا المعلومات: يتطلب نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية توفير تكنولوجيا المعلومات الداعمة لها، والتي تتطلب بدورها توفير البنى التحتية، مع أن كل ذلك يترتب عليه كلفة تقع على الموازنات المالية للدول عامة، وعلى كاهل المواطنين خاصة (Norris and Moon, 2005:66).

3- التشريعات: لإنجاح الحوكمة الالكترونية فان الأمر يتطلب الاعتراف بعمليات الحوكمة الالكترونية تشريعياً، وتحديد متطلبات تطبيق الحوكمة الالكترونية، والسماح باطر التعاون بين المؤسسات، والتركيز على الخصوصية والأمن المعلوماتي (OCED,2003:49-53) .

4- الموارد البشرية : مع تنامي تحول الحكومات نحو تقديم خدماتها الكترونياً نمت الحاجة الى الموارد البشرية المتخصصة في جانب تكنولوجيا المعلومات مما وضع القطاع العام أمام تحديات تنافسية مع القطاع الخاص في الحصول على هذه الموارد (Moynihan,2004:519) .

5- سلوك العاملين : يعتمد تبني تطبيقات الحوكمة الالكترونية على مدى قبول هذه التطبيقات من قبل الافراد العاملين سواء كانوا مديريين او موظفين، اذ ان عدم ادراكهم للمنافع التي تقدمها هذه التطبيقات فانهم سوف يترددون في تبني هذه التطبيقات، فضلا عن ادراك المديرين والعاملين لمنافع تطبيقات الحوكمة الالكترونية لابد من جاهزيتهم واستعدادهم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملهم، لابد من جاهزيتهم واستعدادهم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملهم . كما ان وجود افراد يدافعون ويؤيدون استخدام تكنولوجيا المعلومات ولديهم روح المبادرة والابداع يؤثر بصورة ايجابية على قرار تبني تطبيقات الحوكمة الالكترونية (عبد،2007: 7) كما تعد التوعية الاجتماعية بثقافة الحوكمة الالكترونية مطلباً اساسياً للتحول نحو التكنولوجيا الجديدة من خلال تطبيقها، الامر الذي يتطلب تضافر الجهود من اجل زيادة وعي الجمهور وتعزيز الاستعداد النفسي والسلوكي والتفتي للمعنيين لمواجهة طبيعة هذا التحول (العوالمه، 2001 : 151-152).

6- الأمن والخصوصية: يعرف الأمن على انه مجموعة من الاجراءات والسياسات والمقاييس الفنية التي تستخدم لمنع الافراد غير المسموح لهم بالدخول الى الشبكة من الدخول اليها والعبث بمحتوياتها، أو تغيير أو سرقة أو تدمير المعلومات الموجودة على نظامها(عبد،2007:8) أما الخصوصية فهي المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالافراد والتي يتم تخزينها في نظم الحوكمة الالكترونية وعدم السماح بالاطلاع، عليها من قبل الافراد الآخرين (العوالمه ، مصدر سابق: 154) .



المبحث الثاني / جودة التدقيق

أولاً : مفهوم جودة التدقيق:

تعد الجودة بشكل عام "هي مدى المطابقة مع المتطلبات" اي تسعى المنظمات الى مراقبة الاداء والانشطة والاعمال اليومية للوصول الى اعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الانحرافات بالشكل الذي يؤدي الى تلبية احتياجات الادارة (القاضي، 2008:103).
لذا عرفت الجودة على انها مجموعة من السياسات والاجراءات والطرائق التي يمكن صياغتها بهدف تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية في نوعية المنتج المقدم أو طبيعة الخدمة المقدمة (العمرى، 2006:43).

ان مفهوم جودة التدقيق حظي باهتمام واسع من قبل الجمعيات المهنية والباحثين، ورغم ذلك لم يتبلور مفهوم بشكل واضح ومحدد سواء في المعايير التي أصدرتها المنظمات المهنية أو في الدراسات التي أجراها الباحثون، وقد أعلن كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، ومكتب المحاسبة العام (GAO) في عام 1987 أن جودة التدقيق تعد قضية مهمة ومستمرة في المهنة نظراً لأهميتها لكافة أطراف سوق خدمات التدقيق، وان هناك حاجة الى تحديد العوامل المؤثرة في جودة التدقيق لأنها تؤدي إلى اختلاف مستويات الجودة بين مكاتب التدقيق، وأن مهنة التدقيق لا تتفاعل بشكل مستمر مع التغيرات السريعة في البيئة، لذا يجب إعادة النظر بشكل مستمر في العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق ومراعاتها عند القيام بعمليات التدقيق (الرحيم وآخرون، 2014:5)، وان جودة التدقيق تستند الى الاداء الجيد لنظام الرقابة الداخلي، وكذلك النظام المحاسبي المطبق للوصول الى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة اهدافها وحماية الاصول (القاضي، مصدر سابق : 103)، وهكذا اصبحت جودة تدقيق الحسابات تمثل ضماناً لبقاء مكاتب التدقيق في عملها واستمراريتها مستقبلاً، إذ تركز المنظمات المهنية على ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية، ومعايير الرقابة على جودة الاداء المهني الصادرة بهذا الشأن من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، حيث يمكن النظر إلى جودة التدقيق بوصفها منتجا نهائيا لمختلف الإجراءات والقرارات التي يتم القيام بها من قبل فريق التدقيق كمجموعة عمل واحدة، بحيث أن أي خلل وظيفي أو أي جزء لا يتسق مع متطلبات العملية التدقيقية والمحددة من خلال المعايير المهنية، ومعايير المراجعة المقبولة قبولا " عاما" GAAS ينعكس أثره على جودة التدقيق(عوض، 2008:15). هذا وقد وردت عدة تعاريف لجودة التدقيق نذكر بعضاً منها:

عرفها (دردس) على انها قدرة التدقيق على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات لمعالجتها او الحد منها وامكانية تحقيق اقصى منفعة ممكنة للشركة(دردس، 2010:40).

اما (احمد) فيرى أن مفهوم جودة التدقيق هو الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق، وقواعد وأداب السلوك المهني، وإرشادات التدقيق، وكذلك القواعد والإجراءات التي تصدرها الهيئات المهنية لتنظيم مهنة التدقيق، والمحافظة على استقلالية ونزاهة المدقق (أحمد ، 1999:157).

وعرفها (الضلي) بأنها الاحتمالية التي سيكشف بها مراقب الحسابات نقاط الضعف أو الثغرات في النظام المحاسبي للزبون والابلاغ عنها (الضلي، 2004 :10).

في حين يعرفها (الحلبي) بأنها جميع المقاييس المستخدمة من قبل مكتب التدقيق والمصممة للمساعدة على انجاز عمليات التدقيق بدرجة عالية من النوعية والجودة(الحلبي، 2006:216).

من خلال ما تم التطرق إليه يرى الباحثون بأنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه بين الباحثين لمفهوم جودة التدقيق، وذلك لان خدمات التدقيق التي تقدم للزبان تختلف عن السلع المادية المقدمة للزبان، إذ ان خدمات التدقيق لا يمكن اختبارها مقدما، كما أن هناك صعوبة في قياس جودة التدقيق بعد إتمام عملية التدقيق لعدم وجود مقاييس محددة لها، فضلاً عن عدم توافر الخبرة لدى المستفيدين من هذه الخدمة، وأن مفهوم جودة التدقيق هو أشمل وأوسع من مفهوم استقلالية المدقق، إذ أن مدقق الحسابات يمكن أن يكون مستقلاً ذاتياً " وخارجياً" إلا ان أدائه ليس بالجودة المطلوبة، وأن جودة التدقيق ربما تتحقق عندما تتوافر شرطان هما:



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

أ - التزام مدقق الحسابات بكل من معايير التدقيق المهنية المتعارف عليها، وآداب وقواعد السلوك المهني، ومعايير الرقابة على جودة التدقيق، فضلا عن الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية.

ب - أن تلبي عملية التدقيق احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية. في ضوء ما تقدم يمكن تعريف جودة التدقيق بأنها قدرة مدقق الحسابات بإيجاد أدلة الإثبات المناسبة لدعم تقريره وذلك عندما يكون الوضع العام لمحيط العملية التدقيقية غير ملائم.

ثانياً : أهمية جودة التدقيق:

تزايد الاهتمام بتحسين جودة تدقيق الحسابات خلال السنوات الماضية وذلك بسبب زيادة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، ويعتمد الكثير من المستخدمين الخارجيين على مدقق الحسابات في اتخاذ قراراتهم وهناك دائما " مخاطر تتعلق بعدم ملائمة الرأي المقدم للظروف التي أعطى آراء غير صحيحة فيها، مما يزيد من خطر التعرض للدعاوى القضائية ، وتعد زيادة جودة التدقيق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة منها ، فمدقق الحسابات يهمله إتمام عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة لإخلاء مسؤوليته أمام الجهات الأخرى أولاً"، ولزيادة إرباحه والمحافظة على الزبون ثانياً"، وكونها تعد من أهم العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات في كثير من الشركات (Krishnan,2002.113). وفي هذا المجال يرى (العمرى،2002:30) أن ما يهم الزبائن إتمام عملية التدقيق بأعلى جودة، وذلك لإضفاء الثقة على القوائم المالية المصدرة، والمستفيدين الخارجيين يهمهم أن تكون قراراتها الاقتصادية مبنية على مصادر موثوقة وخالية من أي أخطاء ذات تأثير مادي، وعليه فإن تطوير جودة التدقيق تؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور بمصداقية وعدالة القوائم المالية.

وان حصول المدقق على ترخيص لمزاولة المهنة يعني التزامه بالمعايير والمبادئ المتعارف عليها وان عدم التزامه بهذه المعايير والتي من ضمنها معايير الجودة من شأنه ان يعرضه الى العقوبات التي تقررها الهيئات المهنية لذا فان مكاتب التدقيق تسعى الى تطبيق نظام لرقابة الجودة وذلك من اجل (الضلي،2004:20).

- 1- تطوير الخدمات التي تقدمها لزيانها .
- 2- تطوير الممارسات العملية للمهنة
- 3-زيادة الأرباح .
- 4-تقليل تعرضها لمخاطر المسؤولية القانونية.

لذا تعد رقابة الجودة لأعمال التدقيق الوسيلة التي يمكن بواسطتها أن يتأكد مكتب التدقيق وإلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات التدقيق والتي يقوم بها تعكس مراعاته لمعايير التدقيق المتعارف عليها، أو أية شروط قانونية أو تعاقدية، أو أية معايير مهنية يضعها المكتب بنفسه. كما تشجع الرقابة على الجودة أيضا مراعاة المعايير الشخصية الملائمة لعمل المدقق والتي تم وضعها في قواعد السلوك المهني الصادرة عن المجمع والمنظمات المحاسبية، ومن المهم أن تصمم هذه المقاييس بقصد تكوين رأي صحيح للمدقق عن القوائم المالية، بالإضافة إلى صياغة هذا الرأي بصورة واضحة تدعم من قابلية الاعتماد عليه من قبل مستخدمي المعلومات المالية (Becker, 1998.17). وبهذا يمكن ملاحظة ان جودة التدقيق تتبع أهميتها من خلال المجالات التالية (تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية، المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق، تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات، الأخطاء الموجودة في القوائم المالية، تخفيض صراعات الوكالة، المساهمة في تدعيم حوكمة الشركات، أداة تنافسية جديدة، زيادة الثقة في تقرير المدقق ومصداقية القوائم المالية).

ومن الجدير بالذكر ان اتساع جودة التدقيق يمكن ملاحظته من خلال ما قام به المحاسبون القانونيون في الولايات المتحدة الأمريكية إذ شكلوا منظمة جديدة خاصة غير ربحية هدفها تعزيز الثقة بشركات التدقيق المحاسبي بعد أن أدت أزمات الألفية الثالثة إلى تراجع الثقة بالمدققين، وقد دعم معهد المحاسبين القانونيين وشركات التدقيق الكبرى المنظمة الجديدة، والتي يقع مركزها في واشنطن، وهدفها الأول كما تقول المديرية التنفيذية Cynthia Fornelli هو رفع مستوى جودة التدقيق وزيادة



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

ثقة المستثمرين بالمدققين والبيانات المالية، ويتكون مجلس إدارة هذه المنظمة من 12 عضواً، سبعة من معهد المحاسبين القانونيين (IACPA)، واثنان من شركات التدقيق الستة الكبرى ، وثلاثة مستقلين، وان هذه المنظمة يمكنها أن تعزز الثقة المتراجعة بشركات التدقيق (الحداد، 2008:38).

أما في العراق ونظراً لعدم وجود معايير تدقيقية فقد اكتفى مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات التابع لديوان الرقابة المالية بإصدار قانون رقم (3) لسنة 1999 الذي ينظم ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات، وقد تم أعداده بمثابة معايير رقابة الجودة يتم على أساسه تقويم كفاءة أداء مكاتب التدقيق العراقية (جوهر، 2007:23).

ثالثاً: عناصر جودة التدقيق:

تشمل جودة التدقيق السياسات والإجراءات التي ينبغي للمدقق ان يقوم بها سواء فيما يتعلق بشركات التدقيق بشكل عام أم بمكاتب التدقيق الخاصة، وذلك من اجل ضمان قيام مكاتب التدقيق بخدمة الأطراف ذات العلاقة بشكل مناسب وبما يتفق مع معايير التدقيق، وقد تختلف طبيعة ومدى سياسات وإجراءات جودة التدقيق باختلاف حجم مكتب التدقيق وطبيعة الأعمال التي يمارسها، والموقع الجغرافي، ومدى تفرع الأعمال، وتتأثر كذلك بالتكاليف والمنافع المتوقع تحققها منها (الذنيبات، 2002:108).

فقد اكد المعيار الدولي رقم 220 والذي صدر بعنوان **audit for control quality** على وجوب تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة على مستوى الشركة او مكاتب التدقيق الفردية، وان طبيعة وتوقيت سياسات وإجراءات رقابة الجودة تعتمد على عدد من العوامل بحجم وطبيعة اعمال الشركة واتساع نطاقها الجغرافي والاسس المتعلقة بالكلفة والمنفعة. كما أشار المعيار إلى أن أهداف سياسات وإجراءات سياسة الدولة التي تتبناها مكاتب التدقيق تتضمن سبعة عناصر هي (النواس، 2016: 17):

- 1- المتطلبات المهنية والمتعلقة بالتزامه بمبادئ الاستقلالية والأمانة والموضوعية والسرية.
- 2- المهارات والكفاءة: وذلك لغرض بذل العناية المهنية الكافية.
- 3- توزيع المهام: وذلك من خلال اناطة العمل بأفراد حصلوا على درجة من التدريب المهني.
- 4- الاشراف: وذلك من خلال التوجيه والمتابعة المستمرة للتأكد من ان العمل المنجز يلبي متطلبات الجودة.
- 5- التشاور: ينبغي التشاور مع الجهات الداخلية والخارجية من ذوي الخبرة اذا تطلب المر ذلك.
- 6- القبول والمحافظه على الزبائن من خلال اجراء التقويم والمتابعة للعلاقات مع الزبائن.
- 7- المراقبة: ينبغي خضوع العمل الى المراقبة المستمرة لغرض التأكد من كفاية وفاعلية تطبيق سياسات وإجراءات رقابة الجودة .

المبحث الثالث/علاقة الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق

تتطلب قوة الحوكمة الالكترونية إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام المنظمات الاقتصادية والمعايير المهنية الصادرة من جهة، وبين مجالس إدارات المنظمات الاقتصادية ولجان التدقيق من جهة أخرى كما ينبغي أن تقوم المنظمات الاقتصادية بتوفير الشفافية و الإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري. كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار الشركة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة (السعدني، 2007:42).

لذا يعد الإفصاح من المبادئ الأساسية التي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية وكذلك العراقية بمثابة تطوير الأسس والقواعد المعتمدة في التدقيق والتي أشارت إليها مبادئ الحوكمة الالكترونية، وهو ما يتعلق بالإعلان عن نتائج الاعمال بشكل عام فضلاً عن إعلان الأهداف التي تسعى المنظمة الاقتصادية إلى تحقيقها بشكل واضح ودقيق والتي تصب في المحصلة النهائية باتجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العليا، إذ إن من المبادئ الرئيسية الذي ينبغي الاتفاق عليه والعمل لتحقيقه هو(مبدأ الشعب أولاً) ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعلان نتائج المعلومات المالية والمركز المالي لتلك الوحدات وفي الاوقات المحددة (عبد الحافظ:2016). وان التطبيق السليم للحوكمة الالكترونية يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها.



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

اي انه يعد من اهم المعايير الأساسية للحوكمة الالكترونية من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة الالكترونية والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية والحوكمة الإلكترونية وجهان لعملة واحدة يؤثر، ويتأثر كل منهما بالآخر (ابو حمام، 2009:60).

وبما أن الإفصاح المحاسبي الجيد يعد مقياساً هاماً لمدى فاعلية وكفاءة وموثوقية نظام الحوكمة الالكترونية في المنظمات الاقتصادية، لأن العدالة في توزيع المعلومات الصحيحة والواضحة والكاملة في الوقت المناسب لكل طرف له علاقة بالمنظمة الاقتصادية يعزز من مدى الثقة بنظم إدارة المنظمات وألية توجيه العاملين فيها ومراحل اتخاذ القرارات، ويبين مدى القدرة على إدارة التفاعل في المنظمة الاقتصادية استنادا إلى المعلومات التي تم الإفصاح عنها بالتقارير والبيانات المالية السنوية والاسس المحاسبية المتبعة، وتقارير التدقيق مع قياس الاداء والانجاز الخاص بالتوجيهات والخطط المستقبلية لمعرفة مدى تحقيقها لأهدافها واستراتيجياتها المتبناة (الواردات، 2005:147). لذا يستوجب هذا أيضاً الإفصاح عن جميع المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها القائمون على الإدارة في تلك المنظمات ومدى تطور المركز المالي لهم فضلاً عن المخاطر التي قد تتعرض لها اعمال المنظمات الاقتصادية المعنية والتي قد تحول دون تحقيقها أهدافها المعلنة وتعزيزاً لذلك تقوم المنظمة أيضاً بالإفصاح عن الإجراءات والهيكل التي اعتمدها للسير بخطى واضحة وثابتة باتجاه تطبيق متطلبات الحوكمة الالكترونية والمرحلة التي تم الوصول إليها (عبد الحافظ، 2016:8).

فالعلاقة بين الحوكمة الالكترونية والإفصاح علاقة ذات اتجاهين إذ يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة الالكترونية على افصاح المنظمات الاقتصادية عن ممارسات الحوكمة الإلكترونية مما يؤدي إلى زيادة مصداقية تلك المنظمات أمام جمهور المتعاملين واكتساب سمعة جيدة الأمر الذي يعيد الثقة بسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح، والشفافية يعلمان على تدعيم وزيادة فاعلية الحوكمة الالكتروني، كذلك تعمل الحوكمة الإلكترونية على تدعيم الإفصاح والشفافية من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية للمعلومات التي تضمنها التقارير المالية (مهدي، 2011:165).

لذا فإن وجود نظام افصاح قوي وجودة للمعلومات المالية يشجع على الشفافية الحقيقية للمنظمات الاقتصادية ويعد امراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب ان الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية قوية للتأكد على سلوك المنظمات الاقتصادية وحماية حقوق المستثمرين، إذ يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب الى اجتذاب راس المال والحفاظ على الثقة في اسواق راس المال، هذا وتظهر اهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية ايضا الى ازدياد حاجة المنظمات الاقتصادية الى التمويل، فالإفصاح يعد شرطا أساسياً لاجتذاب رؤوس الاموال (اسامة، 2015:14). وكذلك هناك علاقة مباشرة بين النزاهة والشفافية في التقارير المالية و الحوكمة الالكترونية والمساءلة، إذ أن فقدان النزاهة والشفافية في العملية الادارية نتيجة عدم مساءلة ادارة المنظمة يؤدي إلى الإفصاح عن معلومات مالية مضللة وغير متطابقة مع الواقع، كما يؤدي أيضا إلى الاعتماد على معالجات محاسبية خاطئة وغير دقيقة من خلال استغلال الثغرات في المعايير المحاسبية والاجتهادات في الممارسات المحاسبية، لذا تؤدي الشفافية في التقارير المالية إلى الحد من ظاهرة الفساد ومن احتمال حدوث التلاعب وسرعة اكتشافها عند حدوثها نتيجة الارتباط الوثيق بين عنصري الشفافية والمساءلة لأن تحقيق المساءلة يصعب عند غياب الشفافية (المحاميد، 2015:58).



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

ومن خلال استعراض قواعد الحوكمة الالكترونية وبعض آلياتها التي تؤثر في مصداقية التقارير المالية، نجد ان قواعد الحوكمة الالكترونية لها تأثير في تحقيق الثقة والمصداقية في نتيجة أعمال الشركات من خلال تحقيق الشفافية في عمل مجلس الإدارة واختيار مدراء تنفيذيين أكفاء، إذ إن مسألة اختيار المديرين التنفيذيين في ظل الحوكمة تقع على عاتق مجلس الإدارة واللجان التابعة له، فضلا عن انه مسؤول أمام أصحاب المصالح كافة عن جودة المعلومات المقدمة لهم، وضرورة ان يكون لدى الجهات الرقابية والتنفيذية والتنظيمية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية لتقديم معلومات تتصف بالشفافية وفي الوقت المناسب فضلا عن إن الإفصاح والشفافية في إتباع الإجراءات والطرائق المحاسبية ورفع كفاءة أداء عناصر نظام الرقابة الداخلية سيحقق جودة في المعلومات المحاسبية لحماية وضمن حقوق أصحاب المصالح كافة (الغانمي، 2009:16).

وهكذا تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وأليات الحوكمة الالكترونية، فتوافر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم الضروريات لتحقيق مايتي: (حسين وابو ظلامة:2012).

- 1- الصحة والسلامة المالية.
 - 2- توافر المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمظمة.
 - 3- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنظمة.
 - 4- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المنظمة.
- لذا تحرص معظم الشركات على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع التزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد لتزويد متخذي القرار بالمنظمة، وكذلك تعمل الحوكمة الالكترونية على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للمنظمات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نتيجة النشاط للمنظمة.

المبحث الرابع / الجانب التطبيقي

مقاييس البحث:

- تتكون اداة البحث من متغيرين وهما :
- المتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) .
 - المتغير التابع (جودة التدقيق والافصاح المحاسبي) .
- أذ تم تقسيم العبارات الخاصة بهذه المتغيرات كما يأتي :

جدول (1) يبين الترميز والتوصيف متغيرات البحث

متغيرات البحث	عدد العبارات
الحوكمة الالكترونية	15
جودة التدقيق والافصاح المحاسبي	11

أولاً:- اختبار اداة قياس البحث:

اعتمد الباحثون في التحليل الاحصائي على البيانات والمعلومات المستحصلة من البحث بحسب مقياس ليكرت الخماسي، وقد استعمل الباحثون أهم المؤشرات الاحصائية بما يلائم فرضيات البحث والتساؤلات الخاصة به، وهي كما يأتي :

1- ثبات أداة قياس البحث : تم استخدام مقياس (الفا كرون باخ) من اجل التأكد من الثبات البنائي لاداة القياس الخاص بالبحث الحالي.



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

جدول (2) يبين قيمة معامل الفايكرون باخ لمتغيرات الدراسة

أبعاد البحث	قيمة المعامل
الحوكمة الالكترونية	0.796
جودة التدقيق والافصاح المحاسبي	0.792

2- الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث :

الوسط الحسابي و يستعمل لمعرفة درجة موافقة العينة المبحوثة للتساؤلات بحسب متغيرات الدراسة، الانحراف المعياري و يستعمل لمعرفة مدى تشتت اجابات العينة المبحوثة عن درجة الموافقة بحسب الاسئلة البحث، معامل الاختلاف و يستعمل لمعرفة افضلية الأبعاد، وفيما يأتي عرض لهذه الاحصاءات :

جدول (3) يبين الاوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتغيرات الدراسة

متغيرات البحث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الحوكمة الالكترونية	4.0885	0.36554	11.18%
جودة التدقيق والافصاح المحاسبي	3.8792	0.52113	7.44%

تشير نتائج تحليل اجابات المبحوثين من افراد العينة في الجدول (3) الى أن بُعد الحوكمة الالكترونية قد حصل على وسط حسابي عام قدره (4.0885) وانحراف معياري (0.36554)، وبمعامل اختلاف منخفض قدره (11.18 %)، وهذا يدل على تجانس اجابات العينة حول قيمة الوسط الحسابي ومن ثم يدل هذا على موافقة عينة البحث تجاه اسئلة هذا المتغير، وان الاتجاه العام لبُعد الحوكمة الالكترونية هو (موافق) .
واما أن بُعد جودة التدقيق والافصاح المحاسبي قد حصل على وسط حسابي عام قدره (3.8792) وانحراف معياري قدره (0.52113) وبمعامل أختلاف قدره (7.44 %)، وهذا يدل على تجانس اجابات العينة حول قيمة الوسط الحسابي ومن ثم يدل هذا على موافقة عينة البحث تجاه اسئلة هذا المتغير، وان الاتجاه العام لبُعد جودة التدقيق والافصاح المحاسبي هو (موافق) ، ونلاحظ هنا ومن خلال جدول (3) أن جميع الاوساط هي أكبر من قيمة الوسط الفرضي على مساحة ميزان الاختبار (3) .

ثانياً : اختبار الفرضيات :

1-أختبار الفرضية الرئيسية الاولى: والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق والافصاح المحاسبي، إذ اعتمد الباحثون على معامل الارتباط Person و يستعمل لقياس مدى ارتباط متغيرات البحث مع بعضها وتحديد نوع العلاقة هل هي طردية (موجبة) ام عكسية (سالبة) إذ تم وضع الفرضية الملائمة والتي هي :

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق والافصاح المحاسبي.

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق و الافصاح المحاسبي.

أذ تم اعتماد القيمة المعنوية (sig.) في اختبار فرضيات البحث بدل من القيم الجدولية وذلك لدقة النتائج المحسوبة من القيمة المعنوية (sig.) إذ كلما كانت قيمة أقل من (0.05) دل هذا على قبول الفرضية البديلة (H_1) ورفض الفرضية الصفرية (H_0)، وكانت النتائج كما مبين في الجدول الاتي :



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

جدول (4) يمثل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations		
		الحوكمة الالكترونية
جودة التدقيق والافصاح المحاسبي	Pearson Correlation	**0.701
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	60

******. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من ملاحظة جدول (4) ان قيمة معامل الارتباط بيرسون بين الحوكمة الالكترونية و جودة التدقيق والافصاح المحاسبي ذات قيمة معنوية وتساوي (0.701) وهي قيمة موجبة تؤكد ان العلاقة بينهما قوية وطردية ولا سيما ان القيمة المعنوية sig. تساوي (0.000) وهي اقل من (0.01)، اذ ان تطبيق الحوكمة الالكترونية تؤدي الى زيادة جودة التدقيق والافصاح المحاسبي وهذا يدل على ان العينة في المنظمات المدروسة تؤكد على ضرورة تطبيق مبادئ واسس وقواعد الحوكمة الالكترونية في المنظمات لما لها من اهمية في زيادة جودة التدقيق من خلال الافصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وهذا يعني تحقق الفرضية الرئيسية الاولى وجود ارتباط معنوي بين الحوكمة الالكترونية و جودة التدقيق والافصاح المحاسبي .

2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: تم وضع هذه الفرضية من اجل التأكد من ان الحوكمة الالكترونية تؤثر في جودة التدقيق والافصاح المحاسبي حيث تنص على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق والافصاح المحاسبي ، اذ تم وضع الفرضية الملائمة والتي هي :
 H_0 : لا يوجد تأثير للحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق والافصاح المحاسبي.
 H_1 : يوجد تأثير للحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق والافصاح المحاسبي.

اذ تم اعتماد القيمة المعنوية (sig.) في اختبار فرضيات البحث بدل من القيم الجدولية وذلك لدقة النتائج المحسوبة من القيمة المعنوية (sig.) اذ كلما كانت قيمة اقل من (0.05) دل هذا على قبول الفرضية البديلة (H_1) ورفض الفرضية الصفرية (H_0) ، وكانت النتائج كما مبين في الجداول (5، 6، 7) أدناه:
جدول (5) يمثل حساب القوة التفسيرية للنموذج

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.702 ^a	0.492	0.484	0.37430

a. Predictors: (Constant), الحوكمة الالكترونية

جدول (6) يمثل اختبار ANOVA وجود تأثير للحوكمة الالكترونية على جودة التدقيق والافصاح المحاسبي

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.885	1	7.885	56.280	0.000 ^a
	Residual	8.126	58	0.140		
	Total	16.011	59			

a. Predictors: (Constant), الحوكمة الالكترونية
b. Dependent Variable: جودة التدقيق والافصاح المحاسبي



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

جدول (7) يمثل معاملات الانحدار لتأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق والافصاح المحاسبي

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-0.202	0.546		-0.370	0.713
	الحوكمة الالكترونية	0.998	0.133	0.702	7.502	0.000
a. Dependent Variable: جودة التدقيق والافصاح المحاسبي						

تشير نتائج اختبار F إلى وجود تأثير للحوكمة الالكترونية على جودة التدقيق والافصاح المحاسبي والموضحة في الجدول (6) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (55.891) عند مستوى معنوية (0.05) إذ كانت قيمة P-value تساوي (0.000) وهي اقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني وجود تأثير للحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق والافصاح المحاسبي، إذ يبين جدول (6) الى ان القوة التفسيرية للنموذج والمتمثل بقيمة R^2 تساوي (0.491) وهذا يعني ان اسلوب الحوكمة الالكترونية قد فسر ما نسبته (49.1%) من التغيرات التي تطرأ جودة التدقيق والافصاح المحاسبي، وفيما يخص تأثير الحوكمة الالكترونية فقد جاء معنوي وذلك لان قيمة sig. لاختبار t تساوي (0.000)، وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وان قيمة التأثير تساوي (0.999)، وهذا يعني أن زيادة متغير الحوكمة الالكترونية وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية سيؤدي الى زيادة جودة التدقيق والافصاح المحاسبي بنسبة 99.9% من وحدة الانحراف معياري، وهذا يوضح مقدار التأثير للحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق ومستوى ودرجة الافصاح المحاسبي مما يؤدي الى زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تصدرها المنظمات الاقتصادية للاطراف الاخرى، وبهذا تثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

- 1- وجود ضعف في تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة الإلكترونية في المنظمات الاقتصادية المستخدمة للنظام الإلكتروني عينة البحث .
- 2- وجود قصور في الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بسبب ضعف تطبيق معايير الإفصاح وجودة التدقيق.
- 3- وجود ضعف من قبل الإدارات العليا في المنظمات الاقتصادية بمفهوم الحوكمة بشكل عام وجهلها للحوكمة الإلكترونية بشكل خاص.
- 4- وجود ضعف في وضع البرامج التدريبية للعاملين في المنظمات الاقتصادية من اجل اطلاعهم على التطورات الحاصلة في استخدام اساليب الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق .
- 5- هناك علاقة ارتباط موجبة بين الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق والافصاح المحاسبي إذ اشارة البحث الى معامل ارتباط بلغ (0,701) بمعنى ان قوة الحوكمة الالكترونية تزيد من جودة التدقيق والافصاح المحاسبي.
- 6- ان للحوكمة الالكترونية تأثيرا ايجابيا في تحسين جودة التدقيق والافصاح المحاسبي وهذا ما تؤكدته معنوية F المحسوبة عند مستوى معنوية (0,05).



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

التوصيات :

- 1- ضرورة الاهتمام بتطبيق اسس ومبادئ الحوكمة الإلكترونية في المنظمات الاقتصادية المستخدمة للنظام الالكتروني عينة البحث.
- 2- ضرورة الالتزام من قبل الادارات العليا بالمعايير والقواعد المحاسبية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق .
- 3- ضرورة الاهتمام الكافي بمفهوم الحوكمة بشكل عام ومفهوم الحوكمة الالكترونية بشكل خاص من قبل الادارات العليا في المنظمات الاقتصادية.
- 4- ضرورة زيادة البرامج التدريبية للعاملين في المنظمات الاقتصادية لتعريفهم بالتطورات الحاصلة في استخدام اساليب الحوكمة الالكترونية وجودة التدقيق .
- 5- ضرورة تدعيم متطلبات نجاح الحوكمة الإلكترونية في المنظمات بهدف زيادة جودة التدقيق والإفصاح المحاسبي .

المصادر والمراجع :

- 1- ابو ظلانة، محمد ، وابن الطاهر، حسين، 2012 "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- 2- اسامة، قراوي ، 2015 " أثر تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية و الإفصاح المحاسبي" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- 3- الأمم المتحدة، (2006)، " الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي"، الملحق رقم ٢٤ (E/2006/44).
- 4- البصام، سهام حسين، عبد، عدنان جاسم، 2014 " دور الحوكمة المالية في تحقيق التنمية " مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (10) ، العدد (31) ، جامعة تكريت، العراق.
- 5- التميمي ، عباس حميد يحيى ، 2008 " اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة ، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية "، اطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق.
- 6- الحداد، سامح عبد الرزاق، 2008 "تحليل وتقييم استراتيجيات التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية التجارة.
- 7- الحسيني، دعاء نعمان محمد، (2008) ، " العلاقة بين معايير الحكم المؤسسي وإدارة عوائد المنظمة ومخاطرها بالتطبيق في عينة من المنظمات المسجلة في عدد من أسواق الأوراق المالية العربية " ، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
- 8- الحلبي، محمد نبيل " المشكلات التي تواجه مهنة التدقيق واثرها على الفائدة والثقة بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات السورية الخاصة: دراسة ميدانية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(22) ، العدد(2)، 2006.
- 9- الذنبيات، علي، 2002، "بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها"، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد(30) العدد (1) .
- 10- الرحيم ، عبد الكريم ، صالح، ليل ابراهيم، عبد الرحمن ، نهاد غالب ، 2014 " قياس مستوى جودة التدقيق لمكاتب تدقيق المنطقة الجنوبية " مجلة جامعة ذي قار، المجلد 9 ، العدد الثاني.
- 11- السعدني، مصطفى حسين، 2007 " مدى ارتباط الشفافية والإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية وحوكمة الشركات " بحث في المؤتمر الدولي لمهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، الامارات.
- 12- الشبيحة، عدنان بن عبد الله، 2012، " دور الحوكمة الإلكترونية في رفع كفاءة الادارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية" الفرص والتهديدات، قسم التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

- 13- الضلعي، وهيب الياس يحيى ، 2004 " مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في اليمن " رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 14- العبيدي ، صبيحة برزان ، 2008 " دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الابداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- 15- العوامة ، نائل ، 2001 " الحوكمة الالكترونية ومستقبل الادارة العامة: دراسة استطلاعية للقطاع العام في دولة قطر دراسات العلوم الادارية، المجلد (29) ، العدد(1).
- 16- الغانمي، فرقد جدعان، 2009 " اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية في تحديد وعاء ضريبة الدخل " بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.
- 17- القاضي، حسين ودحدوح، حسين، 2008 " اساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية) مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 18- المحاميد، ديمار زرق، 2015 " اثر متغيرات وكثافة جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات السوق المالية " رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 19- النواس، رافد عبيد، 2016 " أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات " مجلة المحاسب، المجلد (23)، العدد(45).
- 20- الواردات، خلف عبدالله، 2005 " التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات " بحث مقدم للمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة.
- 21- جوهر، هبة نجيب عزيز، 2007 " العوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة اداء عملية التدقيق في ضوء معايير التدقيق الدولية " المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
- 22- - خضر ، نادية سامي ، 2008 " دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية " قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق.
- 23- سمير، رنل ، 2009 " مشروع الحوكمة الالكترونية " المديرية العامة للاتصالات والمعلوماتية، وزارة الداخلية العراقية.
- 24- شبلبي ، صبري احمد ، 2013 " دور الحوكمة في الاصلاح الاداري " ، دراسة مقارنة بين الدنمارك ولبنان انموذجا " رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية في الدنمارك.
- 25- عبد الحافظ، شفق وعبد الرزاق، (2012) ، " دور الحوكمة في الإصلاح الإداري "، مكتب المفتش العام، وزارة الصناعة والمعادن، العراق.
- 26- عبد الحافظ، شقيق، 2016 " دور الحوكمة في الاصلاح الإداري " بحث منشور في الانترنت.
- 27- عبد، غسان فيصل ، 2007 " معوقات تبني تطبيقات الحوكمة الالكترونية: دراسة لأراء عينة من موظفين عدد من الدوائر الحكومية في محافظة صلاح الدين ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.
- 28- عوض، أمال محمد، 2008 " اثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات " مصر، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (3) المجلد (45).
- 29- ماجد إسماعيل أبو حمام ، 2009 " أثر تطبيق قواعد حوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية " رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غزة الإسلامية، غزة.
- 30- مطلوب، عادل كنيش 2012 " ملاحظات عن نشاطات المؤسسات الحكومية في توفير الخدمات الالكترونية " وزارة العلوم والتكنولوجيا، العراق .
- 31- مهدي، عفاف عباس، 2008 " تحديد إطار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة العمل التدقيقي " بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 32- مناور حداد، 2008 " دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية " مداخلة في المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، 15 ؛ 16 تشرين الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 33- مهدي، نضال عزيز، 2011 " تطوير بيئة الحوكمة العراقية لغرض تحقيق الشفافية والضبط الإداري والمالي " رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2011.



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في
المنظمات الاقتصادية "

- 34- Becker, Detrick. "The effect of Audit Quality on Earning Management, Contemporary
- 35 - Chin Stephen W.K., Hung Evap. W., 2004, Good Governance or Muddling Through? Layoffs and Employment Reforming Socialist China, Communist and Pose Communist Studies.
- 36- Haldenwang, C. V. 2004. Electronic Government Government and Development, The European of Development Research,16(2):417.
- 37- Heeks, R. B. 1998, Information Systems and Public Sector Accountability, Institute for Development Policy and Management , University of Manchester,(1):25.
- 38- HO, J. and Pardo T. A. 2004. Toward the Success of EGovernment Initiatives: Mapping Known Success Factors to the Desing of Practical Tools, Proceedings of the 37th Hawaii International Conference on System Sciences,1-6.
- 39- Kaufman, Daniel 2002 " Assessing Governance: Diagnostic tools and applied methods for capacity and action learning , world bank.
- 40- Keasey Kevin, Thompson Steve and Wright Mike, 1997, Corporate Governance Economic Management and Financial Issues, McGraw-Hill, USA.
- 41- Krishna, G. " Auditing Quality and the pricing of Discretionary Accruals ", Journal of practice and Theory, Vole (22), 2002.
- 42- Marrison and Forester, 2008 "corporate Governance: (www.iflr.com) .
- 43- Moynihan, D, P, 2004. Building Secure Eection: E-Voting, Security and System Theory , Public Administration Review, Sep/ Oct, 64 : 515.
- 44- Norris, D. F. and Moon, M. J. 2005. Advancing EGovernment at the Grassroots: Tortoise or Hare, Public Administration Review, January, 65(1):75.
- 45- OECD , 2003, The E-Government Imperative in OECD EGovernment Studies, OECD, Paris.
- 46- Palvia, Shailendra C. Jain and Sharma, Sushi S. ,(2011), EGovernment and E-Governance: Definitions/Domain Framework and Status around the World , work paper, Long Island University, Brookville, New York 11548, USA .
- 47-Accounting Research, 1999, (www.arado.org.eg).



تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق، " بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية "

Effect of electronic governance in Auditing Quality Research applied at the Economic Organization

Abstract:

The research paper aims to highlight the impact of electronic governance in improving the quality of auditing through accounting disclosure and how to make use out of it in resolving many of the problems by economic units in general and in particular the financial problems in particular. It focuses on the most important financial information of the loss of confidence and credibility in the financial information of the economic units, This study has been carried out through the use and application of many of the principles and rules contained in the electronic governance, The most important Which is the accounting disclosure, and hence the dimensions of accounting for electronic governance through the achievement of accounting control, developing the application of accounting and auditing standards, and the achieving accounting disclosure The research has reached several conclusions, the most important of Which is the failure to apply the principles and basics of E-governance in most economic units used that for electronic system. The most important recommendations for research is the need to apply the rules and principles of electronic governance in most economic.

Key words: (electronic governance, Auditing quality)